الأكيد أنهما اتفقا على عرب وتركمان كركوك

أحمد ضيف الله

منذ انتهاء الانتخابات التشريعية التي جرت في إقليم كردستان في الـ٣٠ من أيلول ٢٠١٨ لم تشهد أزمة تشكيل حكومة إقليم كردستان أي انفراج ملموس أو اتفاق شامل لتقاسم السلطة بين الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه مسعود بارزاني الحاصل على ٤٥ مقعداً، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي أسسه الراحل جلال طالباني الحاصل على ٢١ مقعداً من أصل ١١١ عدد مقاعد برلمان الإقليم، فكل الاجتماعات المتباعدة التي عقدت بينهما لم تسفر عن أي اتفاق، وحتى اجتماعهما في الـ٣ من آذار الذي لم يفصح عن مضامينه، وقيل إنه كان ناجحاً، أشارت التصريحات التي تلت الاجتماع إلى أنهما اتفقا على ١٨ بنداً، تضمنت تقاسماً للسلطات والحقائب الوزارية في الإقليم، ولحصة المكون الكردي من المناصب والحقائب الوزارية في الحكومة الاتحادية، فضلاً عن اتفاقهما بشأن خلافاتهما السياسية في المناطق المسماة دستورياً «المتنازع عليها» بين بغداد وأربيل، منها منصب محافظة كركوك التي يرى الاتحاد الوطني الكردستاني أنه ينبغي أن يكون محافظها منه.

ولا يبدو، حتى الآن، أن هذا الاجتماع قد أنهى الخلافات الحاصلة بين الحزبين، وخاصة مع إصرار الاتحاد الوطني الكردستاني على معالجة قضية كركوك سياسياً وإدارياً، وتقاسم السلطات في الإقليم وبغداد كرزمة واحدة، على حين يصر الحزب الديمقراطي الكردستاني على تنفيذ مضامين الاتفاق بشكل تدريجي ومرحلي، وخاصة أنه لا يزال الخلاف بين الحزبين على حقيبة وزارة العدل قائماً، وهو إحدى العقبات الرئيسة في استكمال حكومة عادل عبد المهدي، حيث يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الانتهاء من ملف تشكيل حكومة إقليم كردستان أولاً، ثم حسم منصب محافظ كركوك، وبعد ذلك الذهاب إلى حسم موضوع منصب وزارة العدل في الحكومة المركزية، الذي رأى النائب والقيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بختيار شاويس في حديث لصحيفة «القدس العربي» في الـ١٤ من آذار الماضي أن «منصب وزارة العدل هو من استحقاق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني».

إن الاجتماع الأخير بين الحزبين الكرديين لم يسفر عن شيء جديد يذكر، وخاصة مع ما يتسرب من أن الاتحاد الوطني الكردستاني قد قدم سقفاً عالياً من المطالب والمناصب التي يريد شغلها في حكومة الإقليم، والتي لا يراها الحزب الديمقراطي الكردستاني تتناسب مع حجم استحقاقه الانتخابي، ورغبة معظم الأطراف الكردية السياسية الفائزة بانتخابات البرلمان بالمشاركة في حكومة الإقليم المقبلة، التي تسعى إلى الحصول على أكبر قدر من الامتيازات والمناصب، وهو ما سيصعب من مسألة تشكيل حكومة إقليم كردستان، وخاصة أن أغلب مفاصل الحكم في الإقليم كانت تدار منذ سنين من هذين الحزبين الرئيسين، حيث تقاسما مناطق النفوذ بينهما، ما أتاح للحزبين بسط سيطرتهما على مؤسسات وإدارات الحكم في إقليم كردستان، في ظل غياب أي معارضة قوية.

لقد أثار اتفاق الحزبين الرئيسيين على ترشيح شخصية كردية لمنصب محافظ كركوك، وهي من المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، حفيظة المكونين العربي والتركماني في المحافظة، عبرتا عنه من خلال بيانات وتصريحات أصدرتها أحزاب وجهات سياسية من هذين المكونين، رافضة سعي المكون الكردي الحصول على منصب المحافظ، ففي بيان قال حاتم الطائي الناطق باسم «المجلس السياسي العربي» خلال مؤتمر صحفي بحضور نواب عرب من محافظة كركوك في الـ٥ من آذار الماضي: «مرة أخرى يتم إقحام كركوك كورقة مساومة في تشكيل حكومة الإقليم، خارج مبدأ التوافق، بما يعرض السلم الأهلي إلى مخاطر كثيرة»، على حين أكد النائب السابق حسن توران في بيان له في الـ٦ من الشهر ذاته، الرفض «القاطع لسياسة الأمر الواقع وإخضاع كركوك لصفقات تشكيل حكومة الإقليم».

إن منصب محافظ كركوك كان يشغله القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نجم الدين كريم الذي أصدر القضاء العراقي مذكرة توقيف بحقه على خلفية رفع علم إقليم كردستان فوق مبنى المحافظة والمباني الرسمية الأخرى وتأييده لاستفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق الذي جرى في الـ٢٥ من أيلول ٢٠١٧، والذي فر لدى دخول القوات العراقية والحشد الشعبي محافظة كركوك في الـ١٦ من تشرين الأول ٢٠١٧، ما جعل المنصب شاغراً، وشغله لاحقاً وكالة من راكان الجبوري وهو من عرب المحافظة، وما أن فاز راكان الجبوري بمقعد في مجلس النواب الحالي، حتى أصبح منصب محافظ كركوك شاغراً الأمر الذي فتح الباب مجدداً أمام صراع على المنصب بين المكونات العراقية: الكردية والعربية والتركمانية، في المحافظة، عكسته حرب البيانات المتبادلة بشأن المنصب.

إن العرب والتركمان في محافظة كركوك غير موافقين على أن يعود الأكراد لتولي منصب المحافظ الذين هيمنوا عليه لسنوات عدة، وقد أوفدوا ممثلين عنهم إلى بغداد لإقناع الكتل السياسية بعدم القبول بمحافظ كردي جديد لكركوك، وبتجميد عمل مجلس المحافظة بسبب «تسلط» قائمة التآخي الكردية بحسب ادعائهما، كما يرى التركمان أن منصب المحافظ بات من حقهم بعد أن تسلمه الأكراد والعرب تباعاً، ففي بيان له في الـ٤ من آذار الماضي قال رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي: إن «كركوك النفطية، وخصوصيتها التركمانية وعراقية وجودها، ستفجر أزمة جديدة وستحرق العراق والمنطقة إذا لا يتم التعامل معها بحذر»، مشيراً إلى أن «قضية كركوك تحل بين مكوناتها وبغداد، ومنصب المحافظ استحقاق سياسي للتركمان».

إن الانتخابات المحلية في محافظة كركوك لم تجر نتيجة الخلافات العميقة بين مكوناتها إلا مرة واحدة في ٢٠٠٥، بعكس بقية المحافظات العراقية، حيث حقق الأكراد خلالها أغلبية ساحقة في مجلسها المحلي المؤلف من ٢٨ عضواً، نتيجة تنازع المكونات العربية والتركمانية بينها، وفي ظل عدم التئام مجلس محافظة كركوك الحالي منذ تشرين الأول ٢٠١٧، فإن العرب والتركمان سيعمدون إلى إبقاء الأوضاع الحالية على حالها لحين إجراء الانتخابات المحلية المقبلة.

إن حدة الخلافات والاحتقان بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، لم تهدأ مطلقاً منذ إخفاق الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان عن العراق، وقد تصاعدت بعد إعلان نتائج انتخابات برلمان الإقليم الأخيرة، فحتى الجلسة التي عقدت في الـ١٨ من شباط الماضي برئاسة رئيس السن ريفينك حمه لانتخاب رئيس للمجلس قاطعها الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث انتخبت فالا فريد وهي من الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيسة للبرلمان، على حين يرى الاتحاد الوطني أن المنصب من حقه، كذلك قاطع الاتحاد الوطني الكردستاني جلسة برلمان الإقليم الأخيرة في الـ٣٠ من الشهر الفائت، احتجاجاً على عرض مشروع قانون تعديل قانون رئاسة الإقليم، كما انسحبت كتل «الاتحاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» و«حراك الجيل الجديد» من الجلسة للسبب ذاته ما اضطر هيئة الرئاسة إلى رفعها.

وفي ظل تدخل الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب كردية أخرى لثنيها عن مواقفها من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحلحلت عقد تشكيل حكومة الإقليم المقبلة، قال مسعود بارزاني في الـ٣ من نيسان الحالي لدى افتتاح معرض أربيل الدولي الرابع عشر للكتاب، بحضور أياد علاوي رئيس «ائتلاف الوطنية»، مهدداً: «صبرنا كثيراً وأعطينا الفرصة لكل الأطراف لتشكل حكومة من مختلف الأطراف الفائزة وأعطينا الوقت اللازم وأعطينا الفرصة بشكل كامل، لكن الآن وصلنا إلى مرحلة لم يعد الانتظار مقبولاً ولم تعد أي حجج أو مبررات مقبولة، لقد انتهى وقت الانتظار وسوف يباشر البرلمان الإجراءات الضرورية في ما يخص انتخاب رئيس الإقليم وتكليف رئيس الوزراء»، مضيفاً «أقول بصراحة بدءاً من اليوم لا ننتظر لحظة أخرى وسوف تشكل الحكومة بأقرب وقت».

تهديد بارزاني يعني الأمر بتمرير مرشحي الحزب الديمقراطي الكردستاني البرزانيين، ابن أخيه وزوج ابنته نيجرفان لرئاسة الإقليم، وابنه مسرور لرئاسة الحكومة، وليس من الأكيد أن عقد وصراعات القوى السياسية الكردية قد تم حلها أو تجاوزها، إنما الأكيد أن الحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اتفقا على العرب والتركمان في محافظة كركوك.

وصول دفعات مهجرين جديدة من دول الجوار وموافقات لعودة مئات النازحين إلى القصير

الوطن- وكالات

واصل لبنان جهوده الدولية الرامية إلى إعادة كل المهجرين السوريين لديه إلى بلدهم، وذلك بالترافق مع عودة دفعات جديدة من الأردن ولبنان، والموافقة على مئات النازحين من أهالي مدينة القصير بريف حمص إلى منازلهم.

وشهد معبر نصيب الحدودي أمس عودة دفعة من المهجرين السوريين إلى الوطن قادمين من مخيم الأزرق في الأردن، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

ونقلت الوكالة عن رئيس مركز الهجرة والجوازات في معبر نصيب العقيد مازن غندور: أن عدد المهجرين القادمين بموجب تذاكر مرور مؤقتة بلغ ١٧٨٠٠ مهجر دون أن توضح الوكالة المدة التي عاد خلالها هؤلاء.

ولفت غندور إلى أن محافظة درعا وفرت على الفور حافلة وسيارة شحن لنقل المهجرين وأمتعتهم إلى حيث يرغبون.

من جهته أكد مركز المصالحة الروسي في نشرته اليومية أمس، عودة ١٠٤٠ شخصاً إلى سورية من الدول الأجنبية بينهم ٣٢٢ شخصاً عادوا من لبنان عبر معابر جديدة يابوس وتلكلخ على حين عاد ٧١٨ شخصاً عبر معبر نصيب من الأردن.

وأوضح المركز أنه «منذ ١٨ تموز عام ٢٠١٨ (وحتى أول من أمس) عاد ١٨٢٧١٠ أشخاص من الدول الأجنبية إلى سورية»، من بينهم ٦٤٩٨٤ شخصاً من لبنان ومن الأردن ١١٧٧٢٦ شخصاً.

وأشار المركز أيضاً إلى عودة ٤٧ شخصاً إلى ديارهم ممن كانوا نازحين في الداخل السوري، موضحاً أن ١٢٨٥٦٣٩ مشرداً داخلياً عادوا إلى مناطقهم منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥.

بموازاة ذلك أكدت مواقع إلكترونية معارضة نقلاً عمن سمته «مصدر خاص من بلدة حسياء جنوبي حمص»، أن الجهات المختصة في مدينة حمص وافقت على عودة ٤٠٠ شخص من أهالي القصير النازحين في الداخل إلى قراهم وبلداتهم في منطقة القصير وريفها خلال الأيام القليلة القادمة.

وكان الجيش العربي السوري أعلن تحرير القصير من تنظيم جبهة النصرة الإرهابي عام ٢٠١٣.

على خط موازٍ، أكد الرئيس اللبناني ميشيال عون في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره البلغاري رومين راديف عقب مباحثاتهما في بيروت أمس أن «مواجهة أعباء النزوح السوري مسؤولية دولية مشتركة»، ولفت إلى «وجوب العمل سريعاً على وضع حد لمعاناة النازحين وتأمين عودة آمنة لهم إلى بلادهم».

وأبدى عون خشيته من أنه «إذا بقي الحال على ما هو عليه لجهة بقاء النازحين وفي ظل الوضع الضاغط الذي يعيشه اللبنانيون، أن ينتقلوا باتجاه أوروبا»، وقال: «لذلك، فإن مساعدتنا تساهم في حل الكثير من المشاكل بالنسبة إلى أوروبا ولبنان يعيش وضعاً اقتصادياً سيئاً قد يؤدي إلى صدامات محلية، فكلما ضاقت وسائل العيش زادت المشاكل».

من جهته، أشار الرئيس البلغاري إلى أن «نداء بلغاريا على صعيد الاتحاد الأوروبي هو إيجاد حل سريع للأزمة السورية الداخلية كي يتمكن الملايين من الناس الذين غادروا ديارهم إلى أنحاء العالم من العودة إليها، ونحن معنيون بضمان الحالة السياسية التي تسمح بذلك».

بموازاة ذلك عقد وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل اجتماعاً مع السفيرين الفرنسي برونو فوشيه والألماني جورج برغلين.

ووفق «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية تناول البحث ملف عودة المهجرين السوريين ومتابعة تنفيذ مؤتمر دعم لبنان المعروف بمؤتمر «سيدر»، فضلاً عن مسألة ترسيم الحدود اللبنانية الجنوبية براً وبحراً.

في الغضون، حاول معارضون سوريون يقيمون في الجزائر شيطنة الموقف الجزائري، بعد إعلان مدير مركز العمليات بوزارة الداخلية الجزائرية والمكلف بملف الهجرة حسان قاسيمي يوم الجمعة الماضي أن سلطات بلاده رحلت مسلحين سابقين في ميليشيا «الجيش الحر»، كانوا قد وصلوا بطريقة غير شرعية إلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية قادمين من دولة النيجر، حاول معارضون شيطنة الموقف الجزائري.

وزعم هؤلاء المعارضون، أن سلطات البلاد التي تؤويهم رحلت عشرات ممن سموهم «اللاجئين السوريين» إلى صحراء النيجر بينهم نساء حوامل، وأطفال، من دون معرفة الأسباب.

وكان قاسمي أكد في تصريحه الجمعة، أن «هناك معلومات مغلوطة وزائفة تماماً وهي غير مطابقة للواقع، ولقد تم تقديم هؤلاء الأشخاص على أنهم مهاجرون إلا أنهم ليسوا كذلك. لماذا ليسوا بمهاجرين؟ ببساطة لأن الأمر يتعلق بجنود (بمسلحين) من «الجيش السوري الحر» الذين كانوا في حلب».

عودة مهجرين سوريين قادمين من لبنان عبر مركز الدبوسية أمس الأول (سانا)

رغم التهديد التركي

«مسد» يصر على الحلول التقسيمية في سورية!

الوطن- وكالات

أصر «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» على طرح «الإدارة الذاتية» الكردية كحل للأزمة السورية رغم تهديدات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان باجتياح مناطق شرق نهر الفرات التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

ووفق وكالة «هاوار» الكردية، حث عضو المجلس الرئاسي في «مسد» سيهانوك ديبو أنقرة على الانفتاح على ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال وشرق سورية التابعة لـ«مسد»، لأنها وفق زعمه «جوهر معادلة الحل السوري في إنهاء الإرهاب، وتحقيق التغيير الديمقراطي السوري المؤكد على وحدة السيادة السورية».

وفي السنوات الأولى للحرب استغل حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي الذي يعتبر أحد المكونات الرئيسية «مسد»، الحرب التي تشن على سورية، وأقدم وفي خطوة انفصالية على إقامة ما أسماه «الإدارة الذاتية» في مناطق عفرين والجزيرة وعين العرب في شمال البلاد وذلك بدعم من قوات الاحتلال الأميركي.

ويعتبر «مسد» الذي تهيمن عليه قوى كردية الغطاء السياسي لـ«قسد» التي تسيطر على مناطق في شمال وشمال شرق سورية بدعم من الولايات المتحدة الأميركية التي تحتل المناطق التي يسيطر عليها.

ويزعم «مسد» على الدوام الانفتاح على الحوار مع دمشق والحرص على وحدة سورية إلا أنه يصر دائماً على طرح «الإدارة الذاتية» كحل رغم أن هذا الطرح ينطوي على محاولات لترسيخ نظام فيدرالي تقسيمي لسورية، أكدت دمشق رفضه مراراً.

وحول القمة التي جمعت أردوغان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أول من أمس، وصف ديبو حديث أردوغان عن وحدة الأراضي السورية بالازدواجية وأضاف: « يبدو أن الزيارة لم تتعد البحث في الكيفية التي يحافظ من خلالها الطرفان على ما جاء في اتفاقية سوتشي ١٧ أيلول ٢٠١٨ المتعلقة بإدلب (إتفاق إدلب)»، وتابع: «أنقرة وصلت إلى مرحلة الانسداد لأنها في الحقيقة هي من تدعم الإرهاب سواء أكان لداعش أم جبهة النصرة، فيما تحتل أنقرة اليوم مساحة تضاهي مساحة لبنان من الأراضي السورية».

وكان أردوغان قال في مؤتمر صحفي مع بوتين أول من أمس: نحن مصرون على القضاء على جميع التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديداً وخطراً كبيراً في سورية، وركزنا على إنهاء التنظيمات الإرهابية، وشدد على أن «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تعتبر العمود الفقري لـ«قسد»، و«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي لا يختلفان عن داعش في الإرهاب ويشكلان خطراً كبيراً على سورية أرضاً وشعباً.

وأشار ديبو إلى أن الوقت قد حان أن تختار تركيا إلى جانب أي جهة ستكون، الروسية أم الأميركية، وهذا سينجم عنه تكاليف باهظة لتركيا بطبيعة الحال، فإذا اختارت أميركا فإنها ستخسر كل وجودها وكامل المناطق السورية التي تحتلها وفي مقدمتها عفرين، وإن اختارت الجانب الروسي فإن الأزمة التركية سوف تشتد وبالتالي يخسر أردوغان كل تركيا وجميع المناطق التي تحتلها في سورية.

وصرّح أردوغان قبيل مغادرته إلى موسكو للقاء بوتين، أنه سيبحث مع المسؤولين في موسكو القيام بعملية عسكرية شرق الفرات، لكن ديبو قال بهذا الصدد: «هذا الشيء بطبيعة الحال لا يمكن تحقيقه ولا توجد ظروف مساعدة لذلك».

وأضاف: «في شرق الفرات توجد «قسد»، وتوجد مقاومة شعبية ترفض أي هجوم تركي، بالإضافة إلى أن مهمة التحالف الدولي ضد الإرهاب تأخذ مناحي جديدة تشير بأنها باقية في الوقت الحالي».

عمان تؤكد إفراج دمشق عن ٨ من مواطنيها الموقوفين لديها

وكالات

أعلنت عمان أمس تلقيها مذكرة رسمية من السفارة السورية في الأردن تُعلمها فيها بقرار الإفراج عن ٨ من مواطني الأردن الموقوفين في سورية.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، سفيان القضاة، وفق موقع «خبرني» الإلكتروني: إن مذكرة السفارة السورية قد تضمنت ثمانية أسماء من بين الموقوفين الأردنيين الذين تم توقيفهم، ٣٠ منهم منذ إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين أواخر العام الماضي.

وأوضح القضاة، أن السفارة الأردنية في دمشق تتابع إجراءات عودة الموقوفين المفرج عنهم إلى الأردن مع إدارة الهجرة والجوازات في دمشق.

وأعرب، عن شكر وزارة الخارجية الأردنية للحكومة السورية لقرارها الإفراج عن الموقوفين الثمانية.

وأشار القضاة إلى أن قرار السلطات السورية جاء بعد أيام من بحث الوزارة قضية الموقوفين الأردنيين في سورية مع القائم بأعمال السفارة السورية في عمان أيمن علوش.

وأمس الأوّل وصف النائب الأردني طارق خوري بيان وزارة خارجية بلاده، حول مطالبتها دمشق بالإفراج الفوري عن معتقلين أردنيين لديها، بـ«غير الدبلوماسي» و«المسموم»، ورأى أنه أعاق عملية الإفراج، لكون الحكومة السورية كانت تنوي إطلاق سراحهم قبل صدوره.

وكشف خوري الذي قام بزيارات إلى سورية مؤخراً عن وجود ٥٠ أردنياً معتقلاً لدى السلطات السورية، بينهم متهمون بقضايا الانتساب إلى تنظيم داعش الإرهابي وتهريب مسلحين إلى سورية طوال سنوات الحرب.

وهاجم خوري البيان بشدة، وقال: «إنه يقع ضمن سياقات إرضاء أعداء سورية أو تأخير التقارب الأردني السوري الأخير بعد الانفراج النيابي والنقابي والشعبي، الذي بدأه الطرفان».

وتأتي مسألة إثارة عمان لملف الموقوفين الأردنيين في سورية بالترافق مع ضغوط كثيرة تمارسها الولايات المتحدة الأميركية على الدول العربية لعدم الانفتاح على دمشق، وحديث رجال أعمال أردنيين عن أن السفارة الأميركية في الأردن تحرض الاقتصاديين ورجال الأعمال الأردنيين على عدم التعامل مع نظرائهم السوريين.

بالترافق مع الرضوخ المصري للإملاءات الأميركية للتضييق على سورية

السيسي في واشنطن

الوطن- وكالات

بالترافق مع الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية على الدول العربية لمنع انفتاحها على سورية وتضييق الحصار الاقتصادي على السوريين واستجابة دول عربية ومنها مصر لها، وتصاعد الحديث عن احتمال طرح أميركا ما يسمى «صفقة القرن» قريباً حط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في واشنطن والتقى مساء أمس الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وبينما لم ترشح أي معلومات حتى ساعة إعداد هذا التقرير عن لقاء السيسي وترامب الذي حصل في ساعة متأخرة من مساء أمس، أجرى السيسي الذي كان وصل إلى واشنطن ليل الاثنين مباحثات مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، حول عدد من الملفات الإقليمية، لا سيما ليبيا وسورية واليمن، وفق بيان للرئاسة المصرية نقلته وكالة «الأناضول» التركية.

كما بحث الجانبان «مستجدات القضية الفلسطينية وسبل إحياء عملية السلام» المتوقفة منذ نيسان عام ٢٠١٤ بعد رفض «إسرائيل» وقف الاستيطان وتنكرها لـ«حل الدولتين».

وبينما أكد السيسي، أنه «لا سبيل لتسوية تلك الأزمات إلا من خلال الحلول السياسية»، أعرب بومبيو عن تطلع الولايات المتحدة لتكثيف التنسيق المشترك مع مصر حول قضايا الشرق الأوسط، وفق بيان الرئاسة المصرية.

كما التقى السيسي مع جاريد كوشنر صهر وكبير مستشاري ترامب، وبحثا «تطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط».

وتعتبر هذه الزيارة الثانية من نوعها التي يجريها السيسي إلى البيت الأبيض، إذ زاره في نيسان ٢٠١٧، بعد أشهر من تولي ترامب منصب الرئاسة في الولايات المتحدة.

تأتي زيارة السيسي إلى واشنطن، مع تأكيد العديد من التقارير الإعلامية ممارسة واشنطن ضغوطات على الدول العربية لمنعها من الانفتاح على دمشق، حيث نقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية مؤخراً عن مصادر دبلوماسية أميركية، أن واشنطن تحاول منع الدول العربية من إعادة علاقاتها مع دمشق، بل وتعمد في سبيل ذلك إلى التهديد بالعقوبات.

وفيما بدا رضوخاً لضغوطات الإرادة الأميركية، لم تتم دعوة سورية إلى القمة العربية التي استضافتها تونس أواخر الشهر الماضي.

كما نقلت عدة مواقع إلكترونية مؤخراً عن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تأكيده فشل كل المحاولات لإقناع مصر بتمرير ناقلات نفط إيرانية عبر «قناة السويس» لتصل إلى «سورية، بعدما منعتها منذ ستة أشهر، مؤكداً أن نقص المحروقات بدأ منذ ستة أشهر عندما توقف تدفق كمية تصل إلى نحو مليوني برميل نفط شهرياً من إيران إلى سورية، وذلك عبر «الخط الائتماني» الذي كان مفتوحاً بين البلدين.

وفي ٢٦ الشهر الماضي جاء في بيان لمكتب الشؤون العامة لوزارة الخزانة الأميركية: إن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية حدّث تحذيره إلى «مجمع شحن البترول البحري» لإلقاء الضوء على المخاطر المرتبطة بنقل شحنات النفط إلى سورية.

وذكر البيان حينها، أن التحذير الجديد «يشتمل على تحديثات لتقرير وزارة الخزانة الصادر في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٨، تضمنت مبادئ توجيهية إضافية وعرضاً للمخاطر المرتبطة بتسهيل شحن النفط المتجه إلى الموانئ التي تملكها وتديرها الحكومة السورية، لتشمل النفط من أصل إيراني».

وفي ١٩ آذار الماضي صرح وزير الخارجية المصري خلال زيارته إلى سلطنة عمان أن بلاده ليس لديها أية شروط لعودة سورية إلى الجامعة العربية وأن القاهرة ودمشق تربطهما علاقات قوية، لكن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد حافظ، قال في بيان عقب تصريحات شكري بيوم واحد إن تصريحات الأخير «مجتزأة».

الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال لقائه نظيره المصري عبد الفتاح السيسي في البيت الأبيض أمس (أ.ف.ب)

الوطن
سوريون يومية سياسية مستقلة
عين على الوطن...
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ -٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠